عباس رضي الله عنه اذا شرب ماء زمزم قال اللهم اني
اسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء
صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له وشفاء لسقم
من كل داء واما استعماله في ازالة النجاسة والا
استنجاء فنقل في الكفاية عن الماوردي انه لا يجوز
استعماله ولا استعمال مجاورة الحرم في الاستنجاء
والصحيح خلاف ذلك وذهب ابو حنيفة الى انه لا يجوز
استعماله في الطهارة مطلقا ودليلنا عموم الادلة
وان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ منه ولانه يؤدي
الى جواز التيمم مع وجود الماء ولان حرمة ماء زمزم
ان كانت لاجل ان ينبع من الحرم فينبغي ان لا يجوز استعمال
مياه ابار الحرم وان كانت حرمته لكونه طعام وشفاء فالماء
الذي نبع من بين اصابع النبي صلى الله عليه وسلم افضل من ماء
زمزم وفيه من الشفاء ما ليس في ماء زمزم ومع ذلك فقد توضأ
به الصحابة في السفر ولا حجة في قول العباس رضي الله عنه
لا احله لانه محمول على حالة احتياج الناس الى الشرب بقوله
لا احله للمغتسل في حالة الاختيار الى الشرب لان الغالب
التيمم عليه للشرب واختلفوا في الماء الذي يوجد وقت
البحر على الزرع فقيل لا يجوز به الطهارة لانه ليس

من

مطلب في الماء الذي نبع من بين اصابع النبي عليه الصلاة والسلام افضل من ماء زمزم

من جنس المياه بل هو نفس دابة في البحر تنفس وقت
البحر فهو ليس من جنس المياه بل هو ملحق بالعرق حكاه
صاحب كتاب الملتقطات من الحنفية ويشهد لهذا
القول ان المجرمين ذكروا ان هذا الماء اذا اجتمع في
وقت البحر وملئت منه بيضة فتفرع ما فيها وصعت
بيتغة او غيرها ووضعت في الحمام فانها اذا احست
بالحرارة صعدت الى السماء بنفسها وهذا السمو والارتفاع
ليس من طبع المياه وانما طبعها الانخفاض ويشهد
لهذا الضا ان هذا ليس بماء ملح ولا برد ولا مطر
والله اعلم قال صاحب الملتقط وضم من جوز
الطهارة به لانه ماء ولانه لم يتحقق مجيئه من
نفس تلك الدابة واما بحر الملح فتجوز منه الطهارة
بلا كراهة لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه
الحل ميتته هذا مذهبنا وقال البغوي في هون
التكوير عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر انهما
قالا لا تجوز الطهارة بماء البحر لانه غطاء جهنم وقال
بذكر ايضا الدارمي في الاستذكار عنهما وعن سعيد
ابن المسيب انه لا تجوز الوضوء بماء البحر قال وعن
قوم انهم قدموا التيمم عليه وخيروا بينهما وعن